إستراتيجية حماية التراث وتفعيل القطاع السياحي بقصر نقرين

د. عيسى قريب.
أستاذ محاضر – أ– جامعة العربي التبسي، تبسة – الجزائر
aissa.grib@univ-tebessa.dz

ملخّص

يتطرق البحث لموضوع حماية التراث وإعادة تأهيل الأنسجة العمرانية القديمة، ويهدف للبحث عن المقاربات والآليات الممكنة لوضع إستراتيجية تضمن حفظ التراث وتفعّل القطاع السياحي، وقد تم اختيار قصر نقرين بولاية تبسة كحالة لهذه لدراسة.

في مرحلة أولى؛ وُجِّهَ البحث وفق مقاربة نظرية للإلمام ببعض المفاهيم المتعلقة بالتراث، ودراسة سبل الحماية الممكنة، وفي المرحلة الثانية سِيقَ البحث بمقاربة عمل ميدانية، عن طريق دراسة التركيبة العمرانية والمعمارية؛ والنظر في البعد الاجتماعي والاقتصادي والتنظيم المجالي للقصر.

وقد خلُص البحث لمجموعة من النقائص ساهمت في تدهور حالة القصر، منها ما هو عمراني وجّه توسع المدينة نحو مناطق بعيدة وأهمل البعد التاريخي للقصر، ومنها ما هو اقتصادي وبيئي تجسّد في غياب مشاريع تنموية وبيئية، ومنها ما هو اجتماعي حجب دور السكان وأعاق مبادرات ترميم المساكن القديمة بالقصر. وعليه قدّم البحث مجموعة من التوصيات؛ تهدف لوضع إستراتيجية متكاملة ومتعددة التخصصات لحماية التراث، وبعث التنمية المحلية من خلال الاستثمار في القطاع السياحي، فضلا عن تفعيل آليات المشاركة السكانية.

الكلمات المفتاحية: حماية التراث، البعد السياحي، إعادة التأهيل، المقاربة التشاركية، قصر نقرين.

Abstract

The research touches on the issue of heritage protection and rehabilitation of ancient urban tissues, and aims to search for possible approaches and mechanisms to develop a strategy that guarantees heritage preservation and activates the tourism sector. The K'sar of Negrine in Tebessa was chosen as a case study. in a first stage; The research was directed according to a theoretical approach to understand some concepts related to heritage and the study of possible ways of protection. In the second stage, the research was led by a fieldwork approach, by studying the urban and architectural structure; And consider the social and economic dimension and the spatial organization of the palace.

The research concluded with a number of shortcomings that contributed to the deterioration of the condition of the K'sar, including what is urban, which directed the expansion of the city towards remote areas and neglected the historical dimension of the K'sar, including what is economic and environmental embodied in the absence of development and environmental projects, and what is social, which obscured the role of the residents and hindered the initiatives to restore the old buildings in the K'sar. Accordingly, the research presented a set of recommendations; It aims to develop an integrated and multidisciplinary strategy to protect heritage, stimulate local development through investment in the tourism sector, as well as activate population participation mechanisms.

Keywords heritage protection, tourism dimension, rehabilitation, participatory approach, K'sar Negrine.

مقدمة

يحاكي التراث المعماري والعمراني حقبا تاريخية واكبت حضارة الإنسان وجسّدت قدراته مع البيئة، وتمثل المراكز العمرانية القديمة والأثرية نتاج الأفراد وتفاعلهم المادي بمجالاتهم الجغرافية، يعتبر التراث المعماري والعمراني شاهدا حيّا على أصالة وعراقة العمران وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوارثة، وحسب أحد الباحثين فإن التراث "يعبّر بصدق عن الإرث الأدبي والثقافي والاجتماعي والحضاري ويعكس عمق التفاعل الايجابي مع الظروف البيئية ومواد البناء المحلية لتلك المنطقة" (احمد فريد، 2005، ص1).

تزخر الجزائر بتراث ثقافي وحضاري كبير وبتنوع جغرافي فريد من نوعه، تميّزه المدن العتيقة بالشمال، والمراكز التاريخية بالهضاب، والقصور التقليدية بالصحراء، وتعتبر المحافظة على التراث العمراني والمعماري إحدى المسائل التي توليها السلطات العمومية بالجزائر اهتماما متزايدا، سوى تعلّق ذلك بالجانب التشريعي أو البناء المؤسساتي، وتسعى جاهدة لدعم هذا الاهتمام بتوعية الأفراد وتفعيل الجانب الثقافي والحس المجتمعي، تماشيا مع الظروف المحيطة بالعالم اليوم في مواجهة اجتياح العولمة، والتصدي لمختلف الأفكار التي تهدّد الثقافة والتقاليد المحلية، وبما يضمن حفظ ذاكرة الشعوب وإيصالها للأجيال اللاحقة، وإعادة إحياء النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المتداولة في هذه المدن التراثية كالحِرف والنشاطات المهنية والترفيهية والصناعات الإبداعية.

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل التنظيم العمراني والمجالي لقصر نقرين؛ الواقع جنوب ولاية تبسة بالشرق الجزائري، من خلال تبيان وتحليل عمران القصر والبحث في أسباب ارتباط وتأقلم المجتمع المحلي بالبيئة المحيطة؛ واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتشييد القصر، مما يسمح بتكوين رصيد معرفي حول مبادئ هذا التنظيم العمراني والاستلهام من ايجابيات التجربة في بعدها العمراني والاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز فكرة الانتماء والارتباط بالنسيج التاريخي والاجتماعي والبيئي لقصر نقرين. وفي هذا السياق يتساءل البحث عن الإستراتيجية المناسبة والآليات اللازمة لإعادة تأهيل قصر نقرين؟ وعن كيفية دمج البعد التراثي للقصر ضمن مسار التخطيط الحضري للمدينة؟ وهل يمكن للمقاربة التشاركية أن يكون لها دور مستقبلي في إعادة تأهيل القصر؟

منهجية وأدوات البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث والإحاطة بمجمل عناصر الموضوع، تم وضع منهجية بحثية تعتمد على المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تطرق البحث في هذه المرحلة للمفاهيم النظرية والأدبيات المتداولة في مفهوم التراث، وفق مقاربة تعتمد على استقراء ما توصل له الباحثون في هذا المجال والاطلاع على البحوث التي تناولت

منطقة الدراسة، كما تطرق البحث لدراسة وتلخيص أهم المحطات والمواثيق الدولية التي تعنى بحماية التراث، وتكمن أهمية هذه المرحلة في تكوين رصيد معرفي حول الموضوع يكون بمثابة مسطرة قياس يعتمد عليها في تكملة المراحل اللاحقة للبحث.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة ركز البحث على العمل الميداني ودراسة الحالة حسب الخطوات التالية:

- الخطوة **1:** تتمثل في جمع البيانات والخرائط والمعطيات الإحصائية، بالتقرب من مختلف الإدارات التي لها علاقة بموضوع البحث، وتكمن أهمية هذه الخطوة في التعرف على حالة الدراسة ورسم صورة أولية لها.
- الخطوة **2:** تتمثل في الملاحظة والتحقيق الميداني، وتشمل المعاينة الميدانية للقصر والتقاط الصور الفوتوغرافية، والقيام بتحقيقات ميدانية مع بعض المسئولين المعنيين بحماية التراث، وإجراء حوار مع بعض السكان والجمعيات الناشطة محليا.

تعريف التراث

في البدايةً يجب التمييز ما بين التراث والآثار، فالتراث هو الإرث الذي ينتقل من جيل إلى جيل، أما الآثار فهي كل ما يعود إلى العصور القديمة، وعليه فإن التراث ليس شيئا جامدا كالآثار، أما على صعيد المدن فيشمل الطابع التراثي للمدينة عناصر مادية وهي المعالم التاريخية والأبنية التي تعود لحقبة تاريخية ما وتعكس طابعا هندسيا معينا، وعناصر أخرى معنوية وثقافية تتمثل بالحِرف والنشاطات المتوارثة في هذه الأحياء.

وحسب Wendell Phillips [1] فإن "التراث عبارة عن استمرارية ثقافية على نطاق واسع في الزمان والمكان، تتحدد على أساس التشكيلات المستمرة في الثقافة"، أما الميثاق الدولي للسياحة الثقافية فعرّف التراث بأنه "مفهوم عام يتضمن البيئة الطبيعية والثقافية، ويشتمل على تنسيق الأرض، الأماكن، المواقع والبيئات المبنية بالإضافة الى التنوع البيولوجي، والممارسات الثقافية السابقة والمستمرة والخبرات المعرفية والحياتية، فالتراث يسجل ويعبّر عن العمليات الممتدة عبر الزمن والتطورات التي تشمل جوهر الهوية الأصلية المحلية والقومية والإقليمية المتنوعة بحيث تمثل مكونا متداخلا مع الحياة الحديثة" (الميثاق الدولي للسياحة الثقافية، 1999)، أما القانون الجزائري فقد أشار وربط التراث بالتراث الثقافي "يعد تراثا ثقافيا للأمة جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، والموجودة على ارض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية

[1] Wendell Phillips هو عالم آثار أمريكي، قاد بعض البعثات الأثرية الأولى في المناطق التي هي جزء من اليمن وعُمان الآن، واكتشف فيليب قطعًا أثرية عثر عليها في خمسينات القرن العشرين تعود لمملكة سبأ القديمة.

للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ الى يومنا هذا" (القانون، 1998).

الصورة 2: قصر تغرين بولاية تيمة الجزائر

القصر نموذج للمدينة التقليدية

القصر عبارة عن تجمع عمراني تقليدي، يتواجد عموما في المناطق الصحراوية، وهو نتاج لتجربة الإنسان العفوية المتواصلة مع البيئة وتوظيف الموارد الطبيعية، تعود نشأة القصور الى الفترة الممتدة من القرن العاشر للميلادي الى القرن الخامس عشر ميلادي، وهي في الغالب مدن إسلامية، تتوسط القصور واحات النخيل والبساتين مستفيدة من مناخ محلي يفرضه موقع القصر ومن مصادر المياه والأودية القريبة، يضم القصر مجموعة من البنايات المتلاحمة والمتراصة بطراز معماري مميز، تفصل بينها دروب وممرات ضيقة ومتعرجة تحفظ خصوصية المكان، يضم القصر بعض المرافق كالمسجد والكتاتيب والمحلات التجارية والحرفية، يحاط بحصن به بوابات يختلف عددها بحسب التركيبة الاجتماعية والقبلية لسكان القصر، وقد أشار أحد الباحثين أن "القصر في بلاد المغرب العربي يعرف بمجموعة البنايات المتراصة والمتلاحمة فيما بينها، تقطنها مجموعات بشرية تنتمي لأصول عرقية أو طبقات اجتماعية مختلفة" (Robert Capo– Rey , 1957). وبالنظر للتنظيم العمراني والاجتماعي والخصوصية المجالية للقصر، يمكن وصفه بأنه نموذج لنظام عمراني تقليدي ومتكامل يجمع بين متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، متكامل ومتأقلم مع الظروف المناخية والطبيعية بالمنطقة، ويرى باحث آخر أن "العمارة التقليدية تمكنت من مزج الأبعاد الاجتماعية مع المتطلبات البيئية لتشكيل عمارة مستدامة متوافقة مع البيئة" (Brian, Edwards 2001)، فضلا عن القيمة التاريخية والحضارية والذاكرة الجماعية التي تحفظها ونمط الحياة والعادات والتقاليد والثقافة، وهو ما تنفرد به القصور الصحراوية عن غيرها من التجمعات السكانية، وهو أيضا ما يبرّر ضرورة حفظها وحمايتها، وصون حق الأجيال القادمة للاستفادة من تجاربها.

الصورة 1: قصر بوسمغون بولاية البيض الجزائر

المواثيق الدولية لحماية التراث:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وضع المجتمع الدولي ولاسيما اليونسكو مجموعةً من الاتفاقيات والمواثيق حول حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، وهي تشمل اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، واتفاقية التراث العالمي لعام 1972، والعديد من التوصيات واللوائح الأخرى المتعلقة بحفظ المناطق العمرانية وترميمها. إن التدمير الواسع النطاق للتراث العمراني الذي يشهده العالم اليوم كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن، يفرض تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بالاستعادة والترميم. ومن بين المنظمات التي تسعى لمعالجة هذه الصعوبات، اليونسكو والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث (UNISDR) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS)، لكن مساعي تلك المنظمات تبقى غير منسّقة في ظل غياب اختصاصات فردية واضحة، بالإضافة إلى ذلك فإنها تركّز اهتمامها على الآثار القديمة بالدرجة الأولى وتُغفل التجمعات والمدن العمرانية، وبغض النظر عن التأثير الذي تمارسه هذه المنظمات، فإن التزامات الدول الأطراف ما قبل النزاع بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة يمكن أن يلعب دوراً هاماً في صياغة رؤية وأهداف إعادة الإعمار، ينطبق ذلك بشكل خاص على المواقع المدرجة في لائحة اليونسكو للتراث العالمي، والتي يتوجّب لزاماً على القيّمين عليها حفظ وحماية واستعادة القيمة العالمية البارزة نظراً لأهميتها لأجيال الحاضر والمستقبل[1].

ويعدّ ميثاق أثينا لعام 1931 أول محاولة مع مسألة حفظ التراث العقاري على مستوى العالم، ويُطلق عليه ميثاق أثينا لترميم المعالم التاريخية، وهو بيان رسمي خلُص بسبعة توصيات وتبنّاه مؤتمر المعماريين والتقنيين الدولي الأول للمعالم التاريخيّة، والذي انعقد في العاصمة اليونانيّة أثينا عام 1931 تحت رعاية عصبة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن التوصيات كانت مبدئيّة، إلا أنه لم يتم إعادة النظر بها في المؤتمر الدولي الثاني الذي عُقد في مدينة البندقيّة الإيطاليّة عام 1996. أما في سنة 1935 انعقد الميثاق الأمريكي؛ ويهدف لوضع تنظيم تشريعي لحماية التراث الثقافي، وأوصى هذا الميثاق لاستحداث لجنة من الخبراء والمختصين توكل لها مهام متابعة وتنفيذ توصيات الميثاق، وفي سنة 1938 تم وضع مشروع قانوني للدفاع عن التراث الثقافي في فترة الحرب وقد أشرفت هذه اللجنة على صياغته، وبذلك تزايدت الجهود والمبادرات الدولية لتطوير منظومة حماية التراث بكل أصنافه، "وبفعل التنسيق وزيادة الوعي الدولي المتنامي لحماية التراث تم التوقيع على ميثاق اليونسكو، وإعداد مشروع اتفاقية لاهاي لحماية التراث في حالة النزاع المسلح سنة 1954" (رشاد ،2005 م، ص 71).

وعلى اثر التقهقر الكبير الذي أصاب مختلف الآثار والتراث المعماري والعمراني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتبعا للنقص الملحوظ في التوصيات التي انبثقت عن مؤتمر أثينا تم عقد مؤتمر البندقية

[1] راجع الموقع الالكتروني: https://www.recover-urban-heritage.org

سنة 1964 بمدينة البندقية، وهي خطوة نموذجية بالتحول من المباني الى الأماكن التاريخية، ومن التراث الملموس الى التراث غير الملموس من خلال الوعي والفهم الواسع لمجال الصيانة والحفاظ (أبو ليله، 2019)، كما تجدر الإشارة لميثاق واشنطن لسنة 1987 للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية، والذي أكد على مقاربة المشاركة السكانية في مسألة الحفاظ على التراث، وشجع التواصل مع سكان المدن التاريخية لوضع وتنفيذ برامج الحفاظ والتحسين الحضري التي يجب أن تحترم خصوصية المدن التاريخية. وهناك أيضا العديد من المواثيق الأخرى والمؤتمرات منها: توصيات اليونسكو سنة 1967 لحماية المناطق التاريخية، ميثاق بورا سنة 1970 المتضمن مبادئ الحفاظ على التراث، وثيقة مبادئ الحفاظ على المنشآت الخشبية لسنة 1999، ميثاق الايكوموس لسنة 2003 المتضمن مبادئ صيانة وترميم التراث المعماري.

التشريع المحلّي لحماية التراث

في الجزائر صدرت الكثير من القوانين التي تهتم بموضوع التراث وحمايته؛ أهمها القانون رقم: 98/04 المؤرخ في: 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، وقد بيّن شروط وإجراءات حماية الممتلكات القافية العقارية، والتي تشمل المعالم التاريخية، المواقع الأثرية، المجموعات الحضرية أو الريفية، ووضع أنظمة وآليات قصد حمايتها نذكر منها: التسجيل في قائمة الجرد الإضافي، التصنيف، الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة وتشمل القصبات والمدن والمجمعات السكنية التقليدية، وعلى الجانب العقاري صدر القانون رقم: 25/90 المؤرخ في: 1990/11/18 المتضمن قانون التوجيه العقاري، وقد أدرج المواقع التراثية ضمن التصنيف التقني للأراضي "نظرا الى اعتبارات تاريخية، أو ثقافية، أو علمية، أو معمارية، أو أثرية، أو سياحية أو بغرض المحافظة على الحيوانات والنباتات وحمايتها، يمكن أن توجد أو تكون مساحات أو مواقع محمية " (القانون 1990)، وهو ما يضمن نوع من الحماية القانونية للتراث المعماري والعمراني على اعتبار أن التراث المعماري والعمراني ينتمي للمساحات والمواقع المحمية، أما في قطاع التعمير فقد صدر القانون رقم: 29/90 المؤرخ في:01 ديسمبر 1990 ووضّح شروط حماية الأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي ضمن الاهداف الأساسية والقواعد الرامية للتهيئة والتعمير، لاسيما اعتماد نظام الرخص العقارية والعمرانية بما يضمن حماية المواقع المحمية التاريخية، وهو كذلك الأمر الذي يضمن نوع من الحماية لهذه المواقع دون التدخل المباشر بالانجاز أو التهيئة، من جهة أخرى تضمنت مبادئ وأسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي جاء بها القانون رقم: 20/01 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، "الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة" (القانون، 2001)، كما أشير كذلك لحماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه ضمن مساعي التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

التعريف بمنطقة الدراسة: نقرين مركز للآثار القديمة

تقع مدينة نقرين جنوب الأطلس الصحراوي في أقصى شرق الجزائر، "وهي مركز قديم لقبيلة ليبية تسمى **نقرينس** "Nigrenses" (Jean–Pierre, 2009)، وتعتبر بوابة للصحراء ومنطقة عبور بين شمال الجزائر وجنوبها، احتلت نقرين مرتبة بلدية منذ سنة 1920 إبان الحقبة الاستعمارية، يبلغ عدد سكانها حسب تقديرات سنة 2021 بحوالي 11700 نسمة. وتزخر المنطقة بتاريخها الأثري الثري بالمعالم والشواهد التاريخية والقلاع الرومانية كقلعة بسرياني وموقع ادماجور (Besseriani –AD Majores) وقصر نقرين، وقد أشار Baradez أن هناك "عدد من المدن التي تمتد على طول السفوح الشمالية والجنوبية للاوراس، التي تعتبر كل مدينة من مدنها محيطا مؤثرا بشكل كبير في الثقافة العمرانية للمجتمعات المحلية" (Jean Baradez, 1950)، وتشير بعض الدراسات أنه خلال سنتي 1935 و1936 تم اكتشاف أثار هنشير البسرياني عن طريق التصوير الجوي بالقرب من جبل "مجور" جنوب مدينة نقرين، وهي عبارة عن قلعة رومانية قديمة محاطة بتجمعات سكانية، أطلق عليها خلال العهد الروماني "**ادماجور**"، وأنشأت خلال حكم الإمبراطور الروماني (TRAJAN) سنة 104م وقد أشير الى اسم القائد الروماني (Minicius Natalis) بنقوش رومانية وجدت لاحقا على البوابة الجنوبية للقلعة، ويوضح الشكل رقم 1 "رسم تقريبي قام به الضابط الفرنسي (ROGER) سنة 1939 يبين قلعة بسرياني والتجمعات السكانية المحيطة بها" (Jean–Pierre, 2009) .

المخطط رقم 1: يبن رسم تخطيطي لموقع بسرياني الأثري

المرجع: Laporte Jean-Pierre, Dupuis Xavier. De Nigrenses Maiores à Négrine. In: Antiquités africaines

الصورة 3: تبين موقع نقرين بالنسبة للشرق الجزائري

المرجع: Google Earth ومعالجة الباحث

الصورة 4: تبين قصر نقرين

المرجع: Google Earth ومعالجة الباحث

قصر نقرين: "المدينة القديمة"

قصر نقرين عبارة عن مدينة تقليدية ذات طابع صحراوي، شُيّد أثناء الفترة الإسلامية منذ ما يقارب 5 قرون، يقع على بعد 2 كلم جنوب شرق مدينة نقرين الحالية، تبلغ مساحته 2,50 هكتار، يتوسط واحات النخيل والبساتين على مقربة من مصادر المياه، يتكون القصر من 150 مسكن؛ ومسجد وبعض الدكاكين والزوايا، استعملت مواد البناء المحلية كالطين والجبس والحجارة وبقايا النباتات كجريد النخيل في انجازه، يعبّر القصر عن تناغم كبير بين الطبيعة والمناخ، ذو طراز عربي إسلامي ونظام حياة متكامل من الجانب العمراني والاقتصادي والبيئي.

ولتفسير موقع القصر وارتباطه بالواحات؛ فهو نتيجة حتمية لتدخل مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فاختيار الموقع داخل الواحة؛ يخلق مناخ محلي يزوّد القصر بالهواء البارد والرطوبة، ويقيه من التيارات الهوائية الساخنة في فصل الحر، ويوفر فرص لممارسة النشاط الزراعي وتربية بعض الحيوانات، وهو ما يساهم في خلق حركة تجارية ومصدر رزق للسكان ويشكل اقتصاد محلي للقصر، أما البعد الاجتماعي فهو من العناصر القوية المؤثرة في تحديد موقع القصر وفرض هيكلته العمرانية، فهناك نسيج اجتماعي قوي ومترابط أملته التركيبة الاجتماعية لسكان القصر المقسمة على مجموعة من القبائل، تستفيد كل قبيلة من مصدر للمياه وواحة نخيل وبوابة خاصة. هذا التنظيم المجالي والوظيفي المبني على اختيارات محلية ودوافع بيئية ساعد في إنتاج بيئة عمرانية متكاملة ومنسقة تمنح بعض من الرفاهية والأمن لسكانها، وتتوفر فيها أبعاد التنمية المستدامة التي نشتغل عليها اليوم ونسعى لتحقيقها، وفي هذا السياق يشير أحد الباحثين بأن "الاستدامة بالنسبة للمجتمعات التقليدية كانت عفوية وتلقائية، وأنها استندت على ارث قديم من التجارب والتعلم عبر مبدأ التجربة والخطأ، وبدعم فكر مبدع وبصيرة نافذة أثبتت الدراسات الحديثة مدى عمقها وجدواها" (العمودي، 245)، وهو ما ينطبق على قصر نقرين موضوع هذا البحث.

عمارة قصر نقرين: مزج بين الهوية الأمازيغية والبيئة الصحراوية

على المستوى التخطيطي

يستند تخطيط القصر على نمط التخطيط المتضام والمتلاحم؛ من خلال تكوين وحدات عمرانية تفصل بينها أزقة ودروب ضيقة، والتقليل في المجالات الخارجية التي تحدّد بدورها الحركة داخل القصر، وهو ما يتوافق مع الظروف المناخية وينسجم مع المجالات المحيطة بالقصر، كما أن توزيع الوحدات العمرانية وتوجيهها يتناسب الى حد كبير مع مداخل الواحة المقسمة في حد ذاتها على القبائل التي تسكن القصر، إن العوامل الاجتماعية والظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة لمنطقة نقرين، كان لها الأثر المباشر في تخطيط القصر وفي تركيبته العمرانية، فقد أدمجت هذه المتطلبات المحلية بشكل يلبي احتياجات السكان ويوفر لهم الأمن والرفاهية دخل النسيج العمراني. إن تخطيط قصر نقرين اعتمد على أسس العمارة التقليدية وتوظيف الخصوصية المحلية وهو ما تتميز به مختلف المدن الصحراوية القديمة "يتسم نسيج المدينة القديمة بالتضام والعضوية، إذ تتقارب فيه المباني بحيث تمثل كتلة معمارية واحدة لمقاومة العوامل المناخية الحارة، ولضيق مساحة المدينة ووقوعها داخل الأسوار بالإضافة الى ملائمتها لتأدية واجباتها الاقتصادية والاجتماعية" (الحديدي، 2013، ص 8).

أما على مستوى استخدامات الأرض فالملاحظ هو هيمنة الوظيفة السكنية على شغل الأراضي إذ تتجاوز ¾ المساحة المشغولة، مع ملاحظة بعض الاستخدامات الأخرى كالاستخدامات الدينية والشعائرية (المسجد وبعض الأضرحة)، والاستخدامات التجارية (المحلات التجارية والحرفية)، والاستخدامات التعليمية (كتاتيب لتعليم القرآن)، نمط تخطيط القصر انعكاس واضح لتأثير جغرافيا المكان على التخطيط العمراني والوظيفي للقصر، فعمارة القصر من نمط الحصون التي تنشأ لدوافع أمنية وسياسية، بما يضمن توفير ملجأً آمنا لأفراد القبيلة، لاسيما وأن منطقة نقرين تفصل بين إقليمين متباينين جغرافيا الهضاب العليا والصحراء، "الجغرافيا، هنا، هي التي تصنع شخصية المكان وتحدّد ملامحه، كما أنها هي التي تعلم الناس كيف يتعاملون مع خصوصية المكان وتعلمهم التقنيات التي تتناسب مع طبيعته، الصحراء ومفهوم الواحة في مثل هذا التكوين العمراني يجعلنا نبحث عن المتشابه والمختلف في عمارة الواحات الصغيرة، فهذه الواحات غالباً ما تطور نمطاً عمرانياً يتشابه في كثير من عناصره وينتج أشكالاً وتفاصيل متشابهة." (مشاري عبد الله النعيم، 2013، ص16).

على مستوى التنظيم العمراني

يتميز قصر نقرين بنسيج عمراني متراص، يتكون من وحدات عمرانية ومعمارية متجانسة من حيث مواد البناء والمظهر الخارجي، أما الهيكل العمراني فقد تم ترتيبه بشكل وظيفي شديد الخصوصية وعلى علاقة مباشرة بالواحة والأراضي المجاورة، أنتج بذلك نسيج حضري اجتماعي متوازن مع طبيعة القبائل التي تسكنه. يُستدّل نمط تخطيط القصر من نمط تخطيط المدن الإسلامية التي ترتكز على المسجد وساحة السوق كنواة مركزية.

الصورة رقم 5: مسجد القصر من الداخل

المرجع: مذكرة ماستر: علي م ومومن ع، قسم الهندسة المعمارية جامعة تبسة، 2019

المسجد: نواة المدينة

أنجز المسجد بالقرب من منبع للمياه في وسط القصر، ويعتبر النواة المركزية له والعنصر المهيكل للنسيج العمراني، فهو رمزا للدين وللثقافة بالنسبة لسكان القصر، تحيط به الأحياء السكنية الصغيرة (الحارات) من كل الجهات بشكل يساعد على التجمع والالتقاء، وهو على علاقة مباشرة بالساحة العامة (الرحبة) التي تتواجد من جهة القِبلة، وهي مجال عمومي للالتقاء والتبادل التجاري وعرض السلع والخدمات، ترتبط بشارع (زقاق) مع البوابة الرئيسية الموجودة بالجهة الشرقية للقصر، مما يسهّل للزائرين وللتجار القادمين من خارج القصر الولوج داخله، وهو كذلك نقطة التقاء لكل الشوارع الرئيسية التي تربط القصر بالواحة مرورا على البوابات، يتكون المسجد من ثلاثة مجالات وظيفية، مقصورة الإمام، قاعة الوضوء، قاعة الصلاة، وقد بقي محافظا إلى حدّ ما على بنيته وهيكله بفعل الترميمات والصيانة المتوالية التي يقوم بها بعض الأهالي.

المخطط رقم 2: مخطط المسجد بقصر نقرين

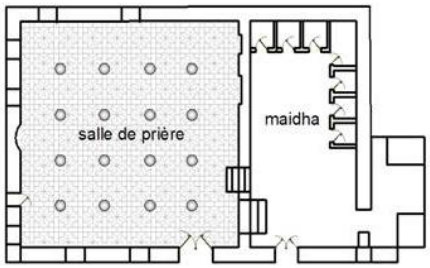

المرجع: مذكرة ماستر: رزيق عبد الرحمان، قسم الهندسة المعمارية جامعة تبسة، 2018

نمط المساكن: نمط فردي بطابع صحراوي

أغلبية البنايات بالقصر عبارة عن مساكن فردية ذات طابق أرضي؛ ونادرا ما تكون بطابق علوي، تتكون من ثلاث الى أربع غرف ومخزن حسب عدد أفراد العائلة وطبيعة الوظائف التي يمارسونها كالفلاحة والتجارة، ومن بين العناصر الأساسية في المسكن السّقيفة وهي فضاء مغطّى يلي المدخل الرئيسي للمسكن مباشرة؛ وهي إحدى المكونات الأساسية له، فهي تحافظ على حرمة وخصوصية المسكن وتلطّف الجو داخله مما يجعلها مجال يخصّص للراحة والجلوس، يليها الفناء أو كما يطلق عليه محليا "الحوش" وهو فضاء غير مغطى أيضا يتوسط المسكن تحيط به الغرف وتستمد منه التهوية والإنارة، هو كذلك مجال

للالتقاء بين أفراد العائلة تُمارس به بعض النشاطات والحرف التقليدية، كما يستعمل للجلوس والنوم في فصل الصيف. أما المكونات الأخرى فهي عبارة عن غرف للنوم والجلوس وغرفة للطبخ، كما يضم المسكن مخزنا للمنتجات الفلاحية خاصة التمر، وعادة ما يكون في زاوية السكن لضمان التهوية الخارجية. تصميم المساكن في القصر يتشابه الى حد كبير مع تصميم مساكن القصور الصحراوية بجنوب الجزائر خاصة في توزيع المجالات الداخلية، بينما يختلف عنها في انجاز الأسقف المسطحة نسبيا بالطين وبقايا جذوع النخيل والأشجار بدلا من القِباب، واستخدام الحجارة بشكل مكثّف بدلا من لبنات الطين، ويمكن تفسير ذلك بتأثر سكان القصر بالعامل الثقافي والبيئة الامازيغية المحيطة بالمنطقة، خاصة وأنها على تماس مباشر مع الأطلس الصحراوي وكتلة الاوراس، فالعمارة هنا تمزج بين القصور الصحراوية والتجمعات الاوراسية المعروفة باسم"الدشرة" والتي تعتمد كثيرا على استعمال الحجارة في انجاز المباني، وهو أيضا ما أشارت له Danièle Jema–Gouzon في بحوثها حول منطقة الاوراس بالشرق الجزائري خاصة السكن الريفي "فالإنسان يختار نمط مسكنه تبعا للقيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية" (Danièle Jema, 1985).

المخطط رقم 3 يبين مداخل وممرات قصر تغرين

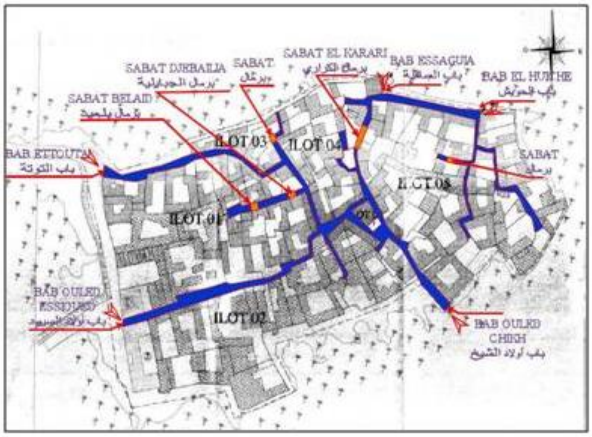

المرجع: مذكرة ماستر: حلي م ومومن ع، قسم الهندسة المعمارية جامعة تبسة 2019

نظام الطرق والممرات:"هيكلة عمرانية تراعي الخصوصية المحلية"

تفصل بين الوحدات العمرانية طرق وممرات لا يزيد عرضها عن 4 م، تقل كلما اتجهنا نحو المساكن لتصل الى المترين أو اقل، في تدرج وظيفي يعكس بوضوح تغير استعمال المجال، ويلاحظ وجود خمسة طرق رئيسية مهيكلة للنسيج العمراني؛ تنطلق من المسجد باتجاه مداخل القصر ثم واحة النخيل مباشرة، نظام الشوارع هنا يتكامل مع الواحة؛ ويلبي احتياجاتها ويجسّد الارتباط الوظيفي القوي بينهما، فالشكل العام للقصر يكاد يكون محدّدا مسبقا من طرف الواحة، أما على المستوى الداخلي للقصر فهذه الطرق تفصل بين كتل عمرانية متباينة اجتماعيا (كل كتلة عمرانية عبارة عن حي صغير يضم نفس القبيلة)، ولكل قبيلة من القصر بوابة خاصة بها، تمتاز كل الطرق والممرات بكثرة التعرجات للمحافظة على خصوصية القصر واستيعاب التيارات الهوائية لاسيما الساخنة، تتخلل البعض من هذه الطرق أجزاء صغيرة مسقفة تعرف باسم "الساباط"[1] وهي عبارة عن ممرات توفر مساحة للتضليل وتلطّف الجو داخل القصر.

[1] الساباط: فضاء أو ممر مغطى تتميز به القصور الصحراوية.

الحالة الفيزيائية للإطار المبني:" في طريق الزوال يصعب التدخل بشأنها"

مخطط رقم 4 يبين الحالة الفيزيائية المبالي بقصر نقرين

المرجع: مذكرة ماستر: علي محمد ومومن عزيز، قسم الهندسة المعمارية، جامعة تبسة 2019 + معالجة الباحث 2022

يعاني الإطار المبني من تقهقر واضح وتلاشي مستمر نتيجة العوامل المناخية والطبيعية، وأيضا نتيجة لانعدام عمليات الترميم والصيانة، باستثناء بعض التدخلات الفردية المنعزلة والتي غالبا ما تكون بطرق خاطئة ومواد بناء دخيلة كالاسمنت المسلح ولبنات الطوب وغيرها. تجدر الإشارة الى أن آخر ساكن غادر القصر يعود لسنة 1992، وهو آخر مواطن متشبث بالقصر، في حين ما يزال المسجد محافظا ولو نسبيا على حالته بفعل الترميمات الجزئية التي يقوم بها بعض المصلين وبعض المتطوعين من السكان أو الجمعيات المحلية. من الناحية الفيزيائية يعتبر قصر نقرين في حالة انهيار ويصعب التدخل بشأنه.

مواد البناء المستعملة: "استغلال الموارد المحلية"

مخطط رقم 5 يبين المجالات الاجتماعية بقصر نقرين

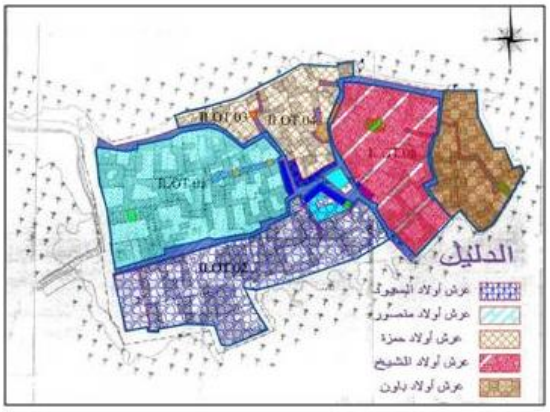

المرجع: مذكرة ماستر: علي م ومومن ع، قسم الهندسة المعمارية جامعة تبسة 2019

مواد البناء المستعملة في تشييد قصر نقرين هي مواد بناء محلية تتمثل في الطين، الجبس، الحجارة، الخشب جريد النخيل وبعض المواد النباتية، تستخرج هذه المواد من الأماكن المجاورة بإمكانيات بسيطة وتقليدية، حيث تستعمل الحجارة والطين في بناء الجدران بينما تستعمل المواد الخشبية كجذوع النخيل وبعض الأشجار كدعائم وفي تسقيف المساكن، ويستعمل الخشب في مختلف الفتوحات كالأبواب والنوافذ، هذه المواد المستعملة تمتاز بكفاءة بيئية في مقاومة الظروف المناخية وتعطي رونقا وانسجاما للقصر مع بيئته.

التركيبة الاجتماعية جوهر التخطيط العمراني للقصر انعكس البعد الاجتماعي على مورفولوجية القصر وتماسك وحداته العمرانية، حيث تتوزع خمس قبائل على النسيج العمراني مكوّنة أجزاء عمرانية مترابطة

ومتمايزة، تختلف مساحة كل جزء عن الآخر بحسب عدد أفراد القبيلة، يفصل بينها طريق رئيسي يربطها مباشرة ببوابة مستقلة؛ تؤدي لواحة النخيل المجاورة، وفق انتشار مجالي منسجم مع المحيط وتنظيم وظيفي ملائم للمقومات الفلاحية للمنطقة، فقد تم إدماج البعد الاجتماعي والاقتصادي بما يخدم الثقافة المحلية والتقاليد السائدة، وبما يضمن رسم صورة المدينة الحاضنة لكل هذه المتغيرات؛ فالبعد الاجتماعي هو جوهر البنية العمرانية وأحد مبادئ التنمية المستدامة للقصر. عموما يمكن وصف قصر نقرين بالمدينة التاريخية الغنية بتقسيماتها الوظيفية والاجتماعية والعمرانية الواجب الانطلاق منها لتخطيط مدن اليوم، وبموروثها المعماري والعمراني الذي يبرّر أسباب المحافظة عليه؛ وتفعيل كل المبادرات والإسهامات لإعادة تأهيله، خاصة أنه يتماشى الى حدّ كبير مع مبادئ التنمية المستدامة التي نسعى اليوم لتطبيقها.

إستراتيجية إعادة تأهيل قصر نقرين وإحياء التراث

التدخل العمراني بشأن المدن العتيقة يتطلب من دون شك القيام بدراسات متخصصة في الترميم والحفظ والصيانة وغيرها، لكن الملاحظ على قصر نقرين انعدام مثل هذه الدراسات؛ وحتى الأكاديمية منها كمذكرات التخرج لطلبة الجامعات فهي محدودة جدا، أما ما يخص التخطيط الحضري وأدوات التهيئة والتعمير لبلدية نقرين فهي لم تعط العناية الكافية لهذا الموقع، وتم توجيه أولويات التهيئة والتعمير للمناطق الشمالية والشرقية تماشيا مع توسع المدينة وانجاز الاستثمارات الجديدة. كما أن هناك نقائص كثيرة على الجانب الإداري أهمها عدم تصنيف القصر، نقص في النشاطات الجمعوية والتربوية بخصوص التوعية والتحسيس من أجل الحفاظ على القصر والتراث ككل بمنطقة نقرين، وعليه ومن خلال ما سبق التطرق له بخصوص التدخل والخطة المناسبة لإعادة تأهيل قصر نقرين نقترح مخطط عمل على مدى قصير ومتوسط يعتمد على الخطوات والنقاط المرحلية الآتية:

تصنيف القصر

تقع مسؤولية التصنيف على مديرية الثقافة؛ وبمبادرات محلية، وفي هذا الصدد يجب على كل الفاعلين المحليين من منتخبين وجمعيات المجتمع المدني والمهتمين بالتراث، العمل بشكل جماعي ومنسّق، كتنظيم رحلات سياحية واستكشافية للمنطقة بغية التعريف بهذا الموروث الثقافي والعمراني، ويجب كذلك تضافر كل الجهود من اجل تصنيف قصر نقرين كتراث وطني، وهو ما سيمنح فرص إضافية للاهتمام بالقصر وتمكينه من برامج ومشاريع للترميم والحفظ.

تفعيل البعد الاجتماعي وتشجيع مشاركة السكان

يلعب البعد الاجتماعي دورا مهما في المحافظة على التراث، بداء بتحسيس وتوعية السكان بأهمية التراث، وينطلق هذا العنصر بواسطة تنظيم العمل المحلي في شكل جمعيات ناشطة، توكل لها مهام تنظيم حملات تحسيسية تهدف للتعريف بالقصر وبمختلف مكوناته وهذا بإشراف الجماعات المحلية، بالإضافة

الى تفعيل دور السكان الأصليين وتشجيعهم وفق آليات تسمح لهم بالمشاركة في مراحل المشروع انطلاقا من الدراسة الى غاية الانجاز، مع إمكانية منح إعانات مالية للترميم وفق مقتضيات الدراسة.

تخصيص برامج قطاعية لإعادة تأهيل القصر

بالموازاة مع تصنيف القصر، يستوجب العمل على تخصيص برامج وأغلفة مالية في شكل مشروع قطاعي؛ يشمل إعداد الدراسات المتخصّصة وتجسيدها لاحقا على ارض الواقع، وتعتبر هذه الخطوة جوهر العملية ولُبّ التدخل العمراني؛ الذي بموجبه يستفيد الموقع من إعادة الإحياء وبعث الحياة فيه من جديد، وفي هذا الشأن يجب على المجتمع المحلي والمنتخبين المحليين وكل المهتمين وضع أهداف وتصورات واضحة المعالم، وتبنِّي مقاربة تشاركية وإبداء أرائهم في مختلف مراحل إعداد الدراسة وفي مختلف مراحل تجسيدها.

دعم الاستثمار السياحي

يهدف لتشجيع المبادرات المرتبطة بالاستثمار الخاص والعمومي في منطقة نقرين، خاصة في قطاع السياحة والترفيه، وهو ما يساهم في دعم التنمية المحلية والتي بدورها تنعكس بالإيجاب على عملية إعادة تأهيل القصر، من خلال تخصيص موارد جبائية محلية لتموين عملية إعادة التأهيل، ومن جهة أخرى يساهم قطاع السياحة في تعريف الزوار بالتراث المعماري والعمراني الذي تزخر به منطقة نقرين ككل، وبالتالي يشكّل الاستثمار السياحي عمل متكامل بالموازاة مع بقية الجهود التي تصب في اتجاه إعادة تأهيل القصر.

استحداث وكالة محلية لتسيير القصر

تندرج هذه الخطوة في مرافقة الجهود الرامية لإعادة تأهيل القصر، وتهدف الى التسيير والتنظيم العقاري لمختلف الممتلكات العقارية، وتوكل لها مهام الإشراف والصيانة الدورية للبنايات وللشبكات المختلفة، وتضم هذه الوكالة ممثلين عن سكان القصر يكمن دورهم في التنسيق ورفع الانشغالات. وبالتالي يستفيد القصر بعد عملية إعادة التأهيل من هيئة محلية تُعنى بالإشراف وتبليغ الانشغالات للسلطات المحلية والولائية، كما يكون لها دور في عمليات التوعية وبعث النشاط السياحي بالمنطقة، ولم لا يتعدى دورها لاحقا للاهتمام ببقية المواقع الأثرية كهنشير بسرياني على سبيل المثال.

الجدول رقم (1): يبين أهم التدخلات المقترحة لإعادة تأهيل قصر نقرين

عنوان التدخل	مدى التنفيذ	الاهداف المنتظرة
تصنيف القصر	المدى القصير	الاستفادة من برامج لإعادة التأهيل وتوفير حماية قانونية للقصر
المشاركة السكانية	المدى القصير والمتوسط	تشجيع المبادرات الفردية والجماعية وتوعية السكان بأهمية التراث
تخصيص برامج قطاعية	المدى المتوسط	إعادة تأهيل وإحياء التراث بقصر نقرين
دعم الاستثمار السياحي	المدى القصير والمتوسط	خلق ديناميكية سياحية والتعريف أكثر بالتراث المحلي للقصر
استحداث وكالة لتسيير القصر	المدى المتوسط	المحافظة على القصر والمشاركة في تنفيذ مختلف البرامج

المصدر: إعداد الباحث 2022

خلاصة

تزخر منطقة نقرين بموروث تاريخي وحضاري هام، وشاهدا على مرور مختلف الحضارات من عهد ما قبل التاريخ مرورا بالحضارة الرومانية والحضارة الإسلامية، ويعتبر قصر نقرين من بين أهم هذه الشواهد لما يتميز به من معالم أثرية وهندسية فريدة من نوعها، تجسّد بكل وضوح الطابع العربي الإسلامي، وبمدينة تقليدية بامتياز؛ تحاكي أفضل نموذج للتماسك الاجتماعي وبعث النشاط الاقتصادي، وتجسّد أرقى طرق التفاعل والتناغم مع البيئة والظروف المناخية المحلية، لتكون بذلك نظام حضري متكامل اقتصادي واجتماعي وبيئي. ورغم الظروف المناخية الصعبة ونقص عمليات الترميم والصيانة، إلا أن القصر بقي محافظا على هيكله العام ومعالم تخطيطه الرئيسية كالنواة المركزية (المسجد) والشوارع المهيكلة، والأهم من ذلك الواحات المحيطة به. إلا أن المتتبع لوضعية القصر اليوم، يسجل وبكل أسف التقهقر والزوال المتدرّج لكل مكونات هذا الموروث الثقافي، وفي هذا السياق يقترح البحث التوصيات الآتية كمبادرة لإعادة تأهيل قصر نقرين.

- العمل على إدراج قصر نقرين ضمن قائمة الجرد الوطني و تصنيفه كتراث معماري وعمراني وطني.
- تفعيل البعد الاجتماعي، وفق مقاربة تشاركية للتحسيس بأهمية التراث العمراني والتعريف بقصر نقرين.
- تسجيل برامج قطاعية لإعداد دراسة تقنية متخصصة تهدف لإعادة إحياء التراث بمنطقة نقرين
- تشجيع الاستثمار السياحي بالمنطقة، وتقديم التسهيلات الضرورية لهذا القطاع.
- استحداث وكالة محلية لتسيير قصر نقرين.

المراجع

احمد فريد مصطفى: دليل المحافظة على التراث العمراني، وزارة الشؤون البلدية والقروية بالرياض، مكتبة الملك فهد، 2005.

الحديدي، مزاحم محمد: الهوية المحلية لمدينة الموصل في نتاجات التصميم الحضري الأكاديمية، جامعة الموصل 2013.

رزيق عبد الرحمان: إعادة تأهيل قصر نقرين في إطار المحافظة على التراث، مذكرة تخرج ماستر هندسة معمارية مدينة وتراث، جامعة تبسة، 2018.

علي محمد، مومن عزيز: التدخل العمراني علل الأنسجة القديمة – دراسة حالة قصر نقرين، مذكرة تخرج ماستر هندسة معمارية مدينة وتراث، جامعة تبسة، 2019.

محمد قاضي، يمينة شيبان: حماية التراث الأثري: قراءة في أهم التشريعات الدولية والقوانين الوطنية، *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، العدد 1، 2021.

محمد شوقي ووديع بن علي: منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، *المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا*، 2020,

قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الإستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث، ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث، المدينة المنورة 2013.

الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 44، لسنة 1998.

D Grébénart: Le gisement de Négrine El-Quédim (Algérie) Contribution à son étude. Bulletin de la Société préhistorique française. Comptes rendues des séances mensuelles, 1966.

Danièle Jemma-Gouzon: Villages de L'Aurès. Archives de Pierres. Edition: l'Harmattan, Paris ,1985.

Edwards Brian & Turrent, David: Sustainable Housing: Principles & Practice , London, , 2001, P 26.

Jean Baradez, Fossatum Africae: Recherches aériennes sur l'organisation des confins sahariens à l'époque romaine, edité par arts et métiers graphiques, paris, 1949.

Laporte Jean-Pierre, Dupuis Xavier: De Nigrenses Maiores à Négrine, In: Antiquités africaines, 45,2009. pp. 51-102.

R Capot-Rey: Greniers domestiques et greniers fortifiés au Sahara : le cas du Gourara.1957.

المواقع الالكترونية:

https://www.persee.fr/doc/antaf)

https://doi.org/10.3406/antaf.2009.1491

https://dispensairejuridique.com/sites/default/files/inline-files/5-patrimoine_1.pdf

https://dispensairejuridique.com/sites

www.alesco.org